

قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الخاص والنتاج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة (2021-2004)

Measuring and analyzing the relationship between private bank
credit and GDP in Iraq for the period(2021-2004)

شيماء عبد الأمير سعد

Shaima Abdel Amir Saad

Shayma.a@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

University of Karbala / College of
Administration and Economics
Department of Economics

طالب حسين فارس

Talib Hussein Faris

taleb.h@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

University of Karbala / College of
Administration and Economics/
Department of Economics

المستخلص يتناول البحث دراسة إشكالية العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2004) كما تتمثل فرضية البحث بأن التطورات في واقع القطاع المصرفي و القطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث أدت الى تغيرات نسبية متفاوتة في التمويل المصرفي للقطاع الخاص مع محدودية في اثرها في الناتج المحلي الإجمالي ، واعتمد البحث اسلوب التحليل الوصفي و استخدام أدوات التحليل الاحصائي والقياسي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف تأثير التمويل المصرفي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب محدودية حجم سوق التمويل المصرفي وضعف قدرات القطاع الخاص على الوصول للتمويل وتوظيفه، وكانت ابرز التوصيات، هي ضرورة اتباع سياسة اقتصادية لردم الفجوة بين سياسات الائتمان المصرفي و قدرات القطاع الخاص في الوصول للتمويل من خلال رؤية متكاملة في دور التحول الرقمي في معالجة العوامل المؤثرة في أسباب ضعف نمو سوق التمويل و قدرات الاستثمار و الادخار في القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: التطور الرقمي، التمويل المصرفي، القطاع الخاص، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract: Measuring and analysing the relationship between bank credit to the private sector on GDP in Iraq for the period (2004-2021), the problem of research is to ask about what are the dimensions of the problematic relationship between bank credit to the private sector and its impact on GDP, , as the research hypothesis is that developments In the reality of the banking sector and the private sector in Iraq during the study period led to varying relative changes in bank credit to the private sector with limited impact on GDP. The importance of the research was. The research adopted the deductive approach, by relying on the study of theories, postulates, general rules and partial applications in economic theory on the relationship between bank financing for the private sector and GDP, and through the collection and analysis of economic facts and relevant historical data, and employing them in the case study of Iraq, as well as the adoption of the inductive approach through the development of hypotheses between the studied relationships, and measuring and analyzing the relationship between variables using statistical and standard analysis tools. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the weak impact of bank financing for the private sector in the GDP.

Keywords: Bank financing, private sector, GDP

1-المقدمة

تعد العلاقة بين القطاع المصرفي و القطاع الخاص حجر الزاوية في فعالية دور القطاع الخاص في التطور التنموي المستهدف والقدرة على الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة ، و يمثل التمويل المصرفي للقطاع الخاص المحدد الأساسي في تأثير التطورات في القطاع الخاص على الاقتصاد الكلي ، من خلال التأثير المباشر وغير المباشر للتدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص على الناتج المحلي الاجمالي ، وفي البلدان النامية تتعدد زاويا النظر الى العلاقة التمويلية بين النظام المصرفي والقطاع الخاص في اطار الفلسفة الاقتصادية في نماذج النمو و التنمية وما تقدمه من مسار مستهدف لدور التمويل المصرفي في توجيه تطور مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، عند المستويات المتحققة و الممكنة لتطور القطاع المصرفي و القطاع الخاص، وفي العراق بعد 2003 أدت التطورات في النظام الاقتصادي الى ضرورة متابعة أثر التطورات في النظام المصرفي في إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص في إطار الاقتصاد الكلي، لمعرفة نتائج هذه العلاقة على تطور النشاط الاقتصادي، لإعادة تعيين الموقف من الإشكالية المطروحة في ضوء

الخيارات المتاحة من خلال الأدبيات الاقتصادية و الفلسفة الحاكمة لمسار تطور النظام المصرفي وقنوات تأثير التمويل المصرفي للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول

2- منهجية البحث

1-2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة بالتساؤل الأساسي الآتي: ماهي ابعاد إشكالية العلاقة بين الائتمان المصرفي الخاص و الناتج المحلي الإجمالي، في ظل التطورات في واقع القطاع المصرفي و القطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث، تمثل حصيلته هذا التأثير فاعلية اتجاه العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والنشاط الاقتصادي في حالة العراق.

2-2 هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. الوقوف على أدبيات العلاقة بين التطور المصرفي و التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي

2. قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الخاص و الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

3-2 فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بأن التطورات واقع القطاع المصرفي و القطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث أدت الى تغيرات نسبية متفاوتة في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص مع محدودية اثرها في الناتج المحلي الإجمالي مما يوفر أساس تحليلي افضل لفهم مسار تطور العلاقة والإشكالية المدروسة

4-2 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث من خلال الآتي :

الاهتمام بتطوير العلاقة النظرية والتجريبية بين التطورات المصرفية والتمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي في إطار فلسفة التنمية والنمو القائمة على جوهرية دور القطاع الخاص من خلال اقتصاد السوق.

5-2 حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: تم الاعتماد على بيانات عام (2004-2021) لغرض انجاز ما يهدف إليه البحث.

2- الحدود المكانية: القطاع المصرفي و القطاع الخاص في العراق

6-2 منهج البحث :

سيتم انجاز البحث بالاستعانة بمنهجين وكالاتي:

1. المنهج الاستنباطي: يتم ذلك من خلال الاستعانة بالمصادر والدوريات والمراجع المختلفة العربية والأجنبية و شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

2. المنهج الاستقرائي: واعتمد البحث اسلوب التحليل الوصفي و استخدام أدوات التحليل الاحصائي والقياسي

المبحث الثاني

3- المفاهيم الأساسية للتمويل المصرفي

1-3 مفهوم التمويل المصرفي

يعرف التمويل المصرفي على انه (عملية مبادلة قيمة حاضره مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها عاده ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في هذه العملية الأول مانح الائتمان (الدائن)، (المقرض) والثاني متلقي الائتمان (المقترض)، (المدين) يضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة) (الافندي ، 2018) ، وعرف أيضا الائتمان المصرفي على انه (الثقة التي يمنحها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً ام معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في أغراض متعددة خلال مده زمنية تم الاتفاق عليها مسبقا وضمن شروط معينة مقابل عائد من المال متفق عليه وبضمانات يستطيع المصرف استرجاع قرضه في حال عدم تمكن العميل في سداد الدين) (الببلاوي ، 1967) ، ويعرف الائتمان المصرفي أيضا على انه (هو تمكين المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد او لشركات الاعمال (المستثمرين) من اجل تلبية احتياجاتهم من مصادر التمويل لممارسة نشاطاتهم المختلفة مقابل حصول المصارف على عوائد معينة بأجال مختلفة ومحددة .) ولا تشمل التسهيلات الائتمانية القروض النقدية فقط وانما تأخذ صور أخرى مثل (خطابات الضمان البنكي –البيع التأجيري بالتقسيط- الائتمان التأجيري –بطاقات الائتمان) (بدوي

، (1977) ، ومن خلال التعريف السابقة للتمويل المصرفي التي تم ذكرها انفاً وعلى الرغم من الاختلاف في الالفاظ والتعابير الا اننا نستنتج بصوره عامه على ان التمويل المصرفي : ما هو الا علاقة تعاقدية بين المانح للقرض (البنك) وبين المستفيد من القرض (العميل) وهذه العلاقة تكون مبنية على أساس الثقة التي يمنحها البنك للعميل ومبلغ الائتمان وسعر الفائدة والزمن ويمثل التمويل للمصرف اهم أوجه نشاطه في الوساطة المالية و بالنسبة للعميل يمثل احد اهم مصادر تلبية احتياجاته التمويلية ، و بالنسبة للاقتصاد الكلي يمثل احد عوامل فعالية دورة النشاط الاقتصادي .

3-2 أهمية التمويل المصرفي

أ- أهمية التمويل على مستوى البنك بعد الائتمان المصرفي الأكثر قساوة على إدارة المصرف نظراً لما يواجهه من مخاطر متعددة تؤدي الى افلاس البنوك وانهيائها، وفي نفس الوقت يعتبر الائتمان استثماراً الأكثر جاذبية لإدارة البنك من خلال حصوله على الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه يفقد البنك دوره كوسيط مالي في الاقتصاد. وهي وظيفة رئيسية يقوم بدور الوساطة المالية من خلال قيام البنك بتشجيع الافراد على توجيه مدخراتهم نحو البنوك من خلال زيادة الفوائد على المبالغ المودعة وتشجيع القطاعات الاقتصادية أيضاً لان لديها فوائد مالية نقدية، ثم توجه المصارف هذه المدخرات الى الافراد والمؤسسات التي تحتاجها للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والأغراض الشخصية أيضاً، وتعمل المصارف أيضاً على أداء وظائفها المختلفة ومن اهم وظائفها كونها وسيط مالي تسعى الى تحقيق أهدافها العامة

ب- أهمية التمويل المصرفي على مستوى الاقتصاد القومي (بوراس ، 2008):

1. التمويل المصرفي هو نشاط اقتصادي بحد ذاته وله دور كبير على مستوى اقتصاد البلد، ويكون تأثير الائتمان تأثيراً متشابكاً وله ابعاد اقتصادية واسعة، وعلية فان النمو الاقتصادي للبلد يتوقف في حالة عم ارتقائه ويعكس سلبياً على مجمل اهداف المجتمع.

2. يعد التمويل المصرفي الأداة الحساسة قد تؤدي الى الحاق الضرر بالغ الأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم استخدامه بالصورة الصحيحة.

3. ان عملية التمويل المصرفي هو نشاط لعرض النقد في الاقتصاد، ففي حالة الانكماش يؤدي الى الكساد، وفي حالة الافراط فيه يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وكلا الحالتين لها اثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على مستوى اقتصاد البلد، وهذه الاثار تكون في غاية الخطورة قد تسبب اختلال في الهياكل الإنتاجية يصعب معالجتها، لذلك لا بد من اتباع سياسات تعمل على حسن استخدام المعروض النقدي من قبل المصارف.

4. تعد القروض والتسهيلات التي تمنح من قبل القطاع المصرفي مصدراً أساسياً لدعم القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها لتمويل المشاريع الاستثمارية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقق تنمية اقتصادية متوازنة ، تخدم السياسة الائتمانية من جهة والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى (هيئة المستشارين ، 2014)

3-3 أنواع التمويل المصرفي

أ- التمويل وفقاً لمعيار الفترة الزمنية (وزارة التخطيط ، 2020)

1. تمويل قصير الاجل: وهو التمويل التي لا تزيد مدته عن اقل من السنة، حيث يختص هذا النوع من التمويل بالمبالغ النقدية التي تدفع كأجور للعمال او شراء مدخلات لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديد الائتمان المصرفي من إيرادات تلك العمليات، وكذلك يستخدم هذا النوع من الائتمان في تمويل العمليات والأنشطة التجارية والصناعية التي يقوم بها الافراد والمؤسسات.

2. تمويل متوسط الاجل: هذا النوع من التمويل تكون مدته ما بين السنة الى خمسة سنوات وتستخدم لتمويل شراء الحاجات الدائمة للمشاريع كسواء أصول ثابتة او تمويل مشاريع تحت التنفيذ والتي تحتاج الى سنين لغرض تنفيذها.

3. تمويل طويل الاجل: هذا النوع من التمويل تكون مدته أكثر من خمسة سنوات، وبموجب هذا التصنيف تحصل الشركات على هذا التمويل لغرض عمليات الاستثمار الثابت وتشمل المشاريع العقارية والصناعية.

ب- التمويل وفقاً لمعيار الغرض: يقسم هذا النوع من التمويل الى ثلاثة أنواع وهي كالاتي (الحجار ، 2021):

1. التمويل الاستثماري: وهذا النوع من التمويل يحصل عليه الافراد والمشاريع لتمويل العمليات الاستثمارية وخاصة مستلزمات الإنتاج مثل الاستثمار الزراعي والصناعي، ويكون هذا النوع من الائتمان طويل الاجل لذلك فان المستفيد منه هم المزارعين لغرض القيام في عمليات الإنتاج الزراعي، وفي الغالب ان نسبة الائتمان الزراعي ضئيلة جداً لأنها عادة تكون معرضة للمخاطر والتقلبات الموسمية في القطاع الزراعي. وكذلك رجال الأعمال في القطاع الصناعي يحصلون على القروض قصيرة الاجل لشراء مواد الخام او القروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمعدات لغرض تمويل عمليات رأسمال.

2. التمويل التجاري: وهو التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية للأفراد ورجال الاعمال او الجهات الحكومية من اجل القيام في عمليات التجارة الداخلية والخارجية كعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع، ومن المعروف ان الائتمان التجاري يمثل الحصة الأكبر في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية.

3. التمويل الاستهلاكي: هذا النوع من التمويل الذي يحصل عليه الافراد لغرض شراء السلع المعمرة بنظام الدفع بالأجل وبالتقسيط وخلال فترة زمنية معينة .

ت- التمويل وفقاً لمعيار القطاع المستفيد: حسب القطاعات الاقتصادية يمكن تصنيف أنواع الائتمان المصرفي ولا شك ان تصنيف الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية المستفيدة تصنيفاً جوهرياً جداً حيث يعكس مدى توجيه السياسة الائتمانية للمصارف للائتمان المصرفي لقطاع اقتصادي ما بدرجة اكبر من قطاع اقتصادي اخر .

ث- التمويل وفقاً لمعيار الضمان: هذا النوع يفرق بين نوعين من الائتمان هما (حمد ، 2011):

أ- التمويل الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان يكتفي المدين بالوعود التي يقدمها للدائن ويلتزم فيها لتسديد الدين بالتالي لا يطلب الدائن من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، وفي هذا النوع من الائتمان الشخصي يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث القدرة على الدفع والنزاهة. وقد يتقوى الائتمان الشخصي في تعهد أكثر من شخص في تسديد الدين عندما يوجد كفيل للدائن.

ب- التمويل العيني: يعتبر هذا النوع من الائتمان مفضلاً على غيره من التسهيلات لدى الدائنين لاستيفاء أموالهم التي قدموها للمدين، وفي هذا النوع من الائتمان يقدم المدين عيناً قد تكون (عقاراً- محاصيل زراعية - بضائع -أوراق مالية) ضماناً لتسديد دينه.

ج - التمويل وفقاً لمعيار طبيعته

1. التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر بالعلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، دون وجود أي تدخل من وسيط مالي مصرفي او غير مصرفي، أي يتم تحول الموارد النقدية والادخارية من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز في الموارد من اجل تلبية احتياجاته الاستثمارية وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة ومختلفة وهي كالاتي (حمزة ، 2012):

أ- السحب على المكشوف (الاعتماد البسيط): ويطلق عليه أيضاً في الحساب الجاري المدين وهو يسمح للبنك للعميل بالسحب من الحساب الذي يفتح بأسمه ، ولا يسمح له بالسحب الا في حدود معينة حيث يقوم العميل في التوقيع على عقد بينه وبين المصرف يسمى هذا العقد (بعقد الجاري المدين) ،ويتم وفق هذا العقد مقابل ضمانات يقدمها العميل تحفظ حق البنك من الأموال المسحوبة ،ويظل الحساب ساري المفعول لمدة سنة واحدة ويتم تجديد الحساب في حالة انتهاء السنة ، الا اذا كانت هنالك أمور تحتاج الى التجديد ويتقاضى البنك على هذا الحساب عمولة او فائدة ،اذ يتم احتساب الفائدة على المبالغ المستغلة من هذا الحساب فقط ، ويجوز سحب المبالغ المسددة في هذا الحساب خلال فترة سريان العقد(الراوي ، 2012).

ب- القروض والسلف: وهي تلك الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والتي يتم بموجبها على تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال على ان يتعهد المقرض على السداد مع الفوائد المترتبة عليه والعمولات المستحقة اما دفعة واحد او على شكل أقساط حسب التواريخ المتفق عليها ومن اجل دعم هذه العلاقة لا بد من تقديم مجموعة من الضمانات الى المصرف يضمن له استرداد أمواله في حالة عجز المدين عن السداد وبدون أي خسائر(الرقيب ، 2001).

ت- خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك في خصم الكمبيالات التجارية قبل موعد استحقاقها لصالح الزبون (الزرري و النجفي ، 1986) مقابل حصول البنك على الفائدة والعمولة من تاريخ الخصم وحتى موعد الاستحقاق.

2. الائتمان الغير مباشر: وينقسم هذا النوع كالاتي:

أ- الكفالات المصرفية: وهي الكفالات التي تمنح للزبون من قبل المصرف ويتعهد المصرف على سداد التزامات الزبون النقدية في موعد وتاريخ معين ومن أبرز أنواع هذه الكفالات (الكفالات الجمركية -كفالات الدفعة المقدمة - كفالات حسن التنفيذ- الكفالات النقدية).

ب- الاعتمادات المستندية: وهي من التسهيلات المهمة في المصارف التجارية التي تعتمد عليها في عملية منح الائتمان من خلال التزام المصرف في منح الأموال لدى العميل بعد قيام الأخير في فتح الاعتماد المستندي لدى البنك وتحديد قيمة الاعتماد حسب الاتفاق بين الطرفين، ومن أنواع الاعتمادات المستندية (الاعتماد القابل للإلغاء -الاعتماد الغير قابل للإلغاء - الاعتماد الدوار- الاعتماد المقابل للاعتماد الاخر) .

ت- القبولات المصرفية: هذا النوع يتمثل في قدرة الزبون على سحب مبلغ الائتمان من احدى المصارف التجارية التي يتعامل معها، على ان يتعهد البنك ان يسلم مبلغ السحب في موعد الاستحقاق.

ث- بطاقات الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية او شريحة الكترونية تعطي لحاملها الائتمان الذي يحتاجه ولكن بشروط معينة وحصول الزبون على بطاقة الائتمان فانه يستطيع ان يستخدمها في داخل البلد وخارجه ويمكن شراء سلع او قطع تذاكر الطائرة او الدخول الى المطاعم دون ان يقوم في الدفع الفوري ولكن عليه ان يتم السداد خلال 25 يوم من استلامه للفواتير و دون فوائد.

ح- التمويل وفقاً لمعيار طبيعة العملية الائتمانية:

1. الائتمان المالي: ان طبيعة هذا الائتمان نقدياً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بالخير بردها وتسديدها في الوقت المتفق عليه.

2. الائتمان التجاري: هذا النوع من الائتمان يكون على شكل خدمة او سلعة تقدم بثمن مؤجل، ويطلق على هذا النوع من الائتمان أيضا بالبيع الائتماني ، والذي هو في معناها الواسع كل بيعاً لا يتلقى فيه تنفيذ الالتزامين ، وهما التزام البائع في دفع السلعة والتزام المشتري في دفع الثمن (شكر و مهدي ، 2016).
 د- التمويل وفقاً لمعيار شخصية المتلقي للائتمان: وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام.
 1. الائتمان الخاص: هذا النوع من الائتمان يكون متلقية اما فرداً او شركة او مؤسسة ويكون أحد افراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعياً او شخصية اعتبارية.
 2. الائتمان العام: هذا النوع من الائتمان يكون متلقية اما دولة او شخص معنوي من شخصياتها كالمجالس المحلية والبلديات والولايات (شحيحة ، 1985).

المبحث الثالث

4- تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والنتائج المحلي الإجمالي

4-1 تحليل تطور نسبة حجم الائتمان المصرفي العراقي الى النتائج المحلي الإجمالي:

يتم تحليل نسبة حجم الائتمان المصرفي من خلال بيانات الجدول الآتي:

الجدول (1) تحليل تطور نسبة حجم الائتمان الى النتائج المحلي

الإجمالي العراق للمدة (2004- 2021) مليون دينار

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان	النتائج المحلي الإجمالي	نسبة الائتمان المصرفي/GDP
20	1039542	-	35953235	1,953
2005	2907431	179.68	59973533	3,954
2006	4781980	64.47	79559558	5,003
2007	6948710	45.31	111455813	6,234
2008	7405327	6.57	062157026	4,716
2009	8702620	17.52	320013064	0,669
2010	17735638	103.8	566162064	10,944
2011	24728651	39.43	107217327	11,379
2012	32365358	30.88	491254225	12,731
2013	32674466	0.96	752927358	11,943
2014	39195924	19.95	266332655	14,717
2015	45704775	16.61	972194680	23,477
2016	47870768	4.73	196924142	24,309
2017	52182944	9.01	221665710	23,541
2018	51122810	-2.03	268918874	19,010
2019	53418176	4.49	276157868	19,343
2020	38423236	-28.07	215661517	17,82
2021	52971508	525.16	534301439	17,573
2021-2004				

			28.90%	المتوسط
			24.40%	المركب

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991-2019).

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005 – 2019).

3- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015-2020).

4- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط: <https://data.albankaldwali.org/indicator>

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات المصرفية على أداء وظائفها المتعلقة بتقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض (مدخرون) قريبة من وحدات العجز المالي (المستثمرون) عن طريق نظام مصرفي متين وسليم، والتسهيلات الائتمانية تعد نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما لها من تأثير متشابك وممتد ومتعدد الجوانب إلى كافة الانحاء بالنسبة للمصارف والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى نسبة سلامة الجهاز المصرفي فأنها لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة ومدى حسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على تحقيق النمو المتوازن لقطاعات البنيان الاقتصادي كافة. وللوقوف على المدى التطور الذي شهده مؤشرا جمالي الائتمان المصرفي خلال المدة من (2004-2021) نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول (2) تحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 2004 مع ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة اصدار العملة الجديدة وكذلك اعلان استقلالية البنك المركزي مما يؤدي الى وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي و GDP أي كلما زاد الائتمان زاد الناتج المحلي الإجمالي، وقد استمر الائتمان المصرفي في بالازدياد حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو متناقص، كان معدل نمو GDP (3,954%) عام 2005 اما عام 2009 تناقص بمعدل نمو (0.67%) على الرغم من استمرار الائتمان المصرفي بالارتفاع مما نتج عن وجود علاقة عكسية بينهما نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار الازمة المالية، اما في عام 2010 انخفض الائتمان المصرفي نتيجة عدم مساهمة المصارف الاهلية في الائتمان الممنوح، استمر الارتفاع لكلاهما وعودة العلاقة الطردية بين الائتمان والناتج المحلي حتى عام 2012، واستمر الائتمان المصرفي بالارتفاع مقابل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة النفقات العسكرية للحرب على العصابات الإرهابية عام 2014، ان التذبذب في الائتمان والناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاقتصاد الريعي الذي يتسم به الاقتصاد العراقي وان المدة من 2004-2021 نلاحظ ان الائتمان ذات تأثير ضعيف على متغيرات الاستقرار الاقتصادي لكونه هناك انعدام للمتابعة بالقروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من اجلها.

2-4 تحليل نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق لمدة من 2004-2021

جدول رقم (2) نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي

الإجمالي في العراق للمدة من 2004-2021		
السنوات	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي
2004	0.7	4.67
2005	0.6	13.3
2006	0.94	16.8
2007	0.6	6.16
2008	0.5	14.3
2009	1.06	9.25
2010	1.28	14.9
2011	1.16	11.8
2012	1.91	13.1
2013	3.64	16.5

15.7	5.24	2014
17.4	8.64	2015
8.83	5.75	2016
7.9	6.69	2017
9.93	4.24	2018
15.6	4.15	2019
3.46	4.31	2020
4.47	3.77	2021

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- 1- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، 2- استراتيجية تطور القطاع الخاص 2014-2030، ص46.
- 3- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات متفرقة.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الاقتصاد العراقي 2020.

من خلال بيانات الجدول (2) يتضح ان في عام 2004 انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص بالنتائج المحلي الاجمالي بسبب توقف العديد من المشاريع الخاصة واغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية المستوردة، واستهداف رجال الاعمال وانعدام الامن، فكانت النتيجة خروج رؤوس الأموال الى الدول المجاورة، بدلالة ارتفاع حجم الاستثمارات في دول الجوار، اذ بلغ عدد العراقيين المستثمرين في الأردن نحو (3927) في عام 2005، وقدر حجم استثماراتهم بنحو (345,7) مليار دينار عراقي للعام نفسه، ولعل غياب المناخ الاستثماري المناسب وعدم الاستقرار السياسي والأمني من الأسباب المبطنة وراء ضمور دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي (i) ويشير الشكل (7) نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2004-2021، ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في (GDP) لم تتجاوز (8.64%) خلال المدة، وهي نسبة قليلة اذ ارتفعت النسبة من (0.7%) عام 2004 الى (8.64%) عام 2015 وهو اعلى مستوى وصل اليه القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة، وقد يعود ذلك الى تحسين الوضع الأمني الذي انعكس وبشكل إيجابي في تحقيق النمو لبعض القطاعات الاقتصادية، وفي عام 2016 انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص الى (5.75%) وأخذت بالتذبذب في الأعوام اللاحقة، بسبب الاعمال الإرهابية، ثم اخذت النسبة بالارتفاع عام 2017 بعد الاستقرار الأمني والسياسي اذ بلغت نحو (6.69%)، وما لبثت اذ انخفضت بسبب مجموعة من العوامل أهمها سوء البيئة الاقتصادية وعدم الاستقرار الأمني والقوانين التشريعية التي طالت القطاع الخاص، حتى وصلت عام 2021 ما نسبته (3.77%).

المبحث الثالث:

5- قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي لإجمالي

1-5 توصيف النموذج

تم استخدام مجموعة من النماذج الاقتصادية المعبرة عن الأثر او العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، والتي يمكن ايجازها بالآتي: -

1: المتغيرات التابعة

أ- GDP1 الناتج المحلي الإجمالي.

2: المتغيرات المستقلة

أ- CCPS الائتمان النقدي للقطاع الخاص.

ب- CPPS الائتمان التعهدي للقطاع الخاص.

ت- TBD اجمالي الودائع المصرفية.

ث- M2 عرض النقد بالمعنى الواسع.

2-5 اختبار استقرارية جذر الوحدة

الخطوة الأولى هو اختبار ثبات متغيرات النموذج وتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة ام لا. ويتم ذلك عن طريق تطبيق اختبار جذر الوحدة وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (2). يتضح من الجدول نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع اذ يتضح عدم استقرار (GDP) عند المستوى الأول وبعد اخذ الفرق الأول استقره في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (5%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). اما المتغير (CCPS) لم يستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع لكن استقر في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (10%) لم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام. اما المتغير (CPPS) لم يستقر عند المستوى وقد استقر عند الفرق الأول في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام (5%). اما المتغير (TBD) لم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام ، اما المتغير (M2) لم يستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط لكن استقر عند المستوى في حالة وجود قاطع واتجاه عام معنوي (5%) ولم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام ، وبما ان المتغيرات استقرت عند الفرق الأول والأخر عند المستوى فان النموذج الملائم لأغراض الاختبار القياسي هو نموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة.

الجدول (3) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	GDP	TPCS	TPIS	PFCF	CCPS	CPPS	TBD	M2
With Constant	t-Statistic	-1.3934	-1.9538	-1.8534	-1.1005	0.8762	-1.3763	-0.8227	-0.0317
	Prob.	0.5606	0.3022	0.3443	0.6901	0.9923	0.5576	0.7866	0.9418
		n0							
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0268	-0.9563	-1.5712	-2.3274	-3.5521	-1.6015	-2.3781	-4.4410
	Prob.	0.5465	0.9238	0.7611	0.3966	0.0727	0.7303	0.3750	0.0177
		n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0214	2.1172	-0.7339	0.0435	1.4194	-0.5364	1.2763	1.4698
	Prob.	0.9114	0.9880	0.3835	0.6830	0.9541	0.4631	0.9412	0.9580
		n0							
At First Difference		d(GDP)	d(TPCS)	d(TPIS)	d(PFCF)	d(CCPS)	d(CPPS)	d(TBD)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-3.2055	-3.8081	-4.4959	-4.1594	-2.2051	-2.5875	-2.5630	-1.9055
	Prob.	0.0387	0.0124	0.0033	0.0063	0.2118	0.1240	0.1205	0.3216
		**	**	***	***	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9881	-4.6343	-4.7802	-4.0795	-2.2309	-2.3968	-2.4847	-1.8397
	Prob.	0.1648	0.0106	0.0082	0.0277	0.4431	0.3612	0.3296	0.6377
		n0	**	***	**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8510	-2.5430	-4.6460	-4.0231	-0.8975	-2.7339	-1.3617	-0.6577
	Prob.	0.0074	0.0147	0.0001	0.0005	0.3121	0.0112	0.1539	0.4163
		***	**	***	***	n0	**	n0	n0

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

3-5 تقدير ARDL للنموذج المقدر

1- تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي: $GDP = F(CCPS + CPPS + TBD + M2)$

يتضح من الجدول (3) ان قيمة R^2 هي (0.91) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة (91%) من التغير الحاصل في المتغير المستقل والباقي يعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.79) ويتضح ان قيمة F المحسوبة (7.59) وهي معنوية عند مستوى (5%).

الجدول (4) الناتج المحلي الإجمالي

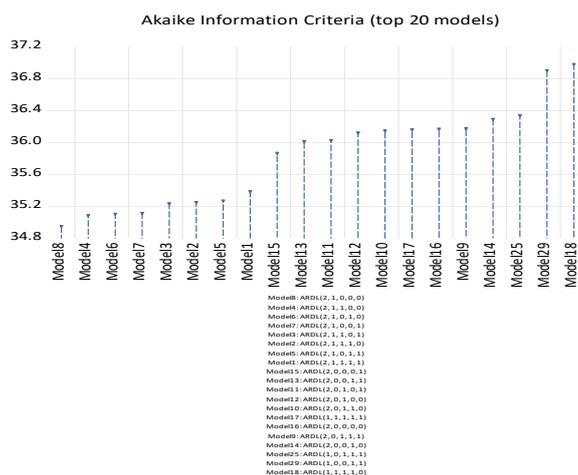
CCPS	0.204255	10.44915	0.019548	0.9852
CCPS(-1)	1.263641	5.330689	0.237050	0.8220
CPPS	13.54299	4.881718	2.774227	0.0392
TBD	5.960697	3.024412	1.970861	0.1058
M2	-1.089651	2.808529	-0.387979	0.7140
C	-1.12E+08	72289037	-1.554974	0.1807
R-squared	0.914049	Mean dependent var		2.24E+08
Adjusted R-squared	0.793718	S.D. dependent var		48204557
S.E. of regression	21893686	Akaike info criterion		36.91655
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion		37.26421
Log likelihood	-231.9576	Hannan-Quinn criter.		36.84509
F-statistic	7.596108	Durbin-Watson stat		1.316593
Prob(F-statistic)	0.020099			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

2- فترات الابطاء المثلى

اما فترات الابطاء المثلى يتضح من الشكل (1) ان فترات الابطاء المثلى هي (2,1,0,0,0) وذلك اعتماداً على معيار AKaiKe.

الشكل (1) فترات الابطاء



المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

3-اختبار الحدود

يتضح ان قيمة F المحسوبة وفقاً لاختبار الحدود في الجدول (30) هي (5.21) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (5) اختبار الحدود

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.219211	10 %	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5 %	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	13		Finite Sample: n=35	
		10 %	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10 %	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

4- الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من الجدول (6) ان القيم الاحتمالية F وكاي سكوير Chi-Square غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (6) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.368639	Prob. F(2,3)	0.7192
Obs*R-squared	2.564598	Prob. Chi-Square(2)	0.2774

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب - عدم ثبات تجانس التباين.

يتضح من الجدول (7) ان القيم الاحتمالية لكل من F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

الجدول (7) عدم ثبات التجانس

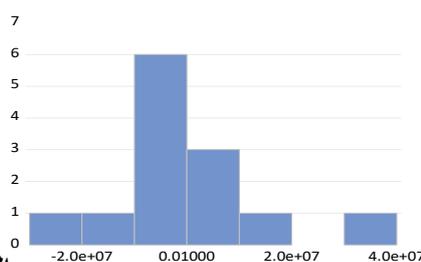
F-statistic	2.952126	Prob. F(7,5)	0.1257
Obs*R-squared	10.46736	Prob. Chi-Square(7)	0.1636
Scaled explained SS	2.301126	Prob. Chi-Square(7)	0.9413

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

يتضح من الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ان القيمة الاحتمالية ان القيمة الاحتمالية Jarque-Bera هي (0.62%) انها غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الجدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



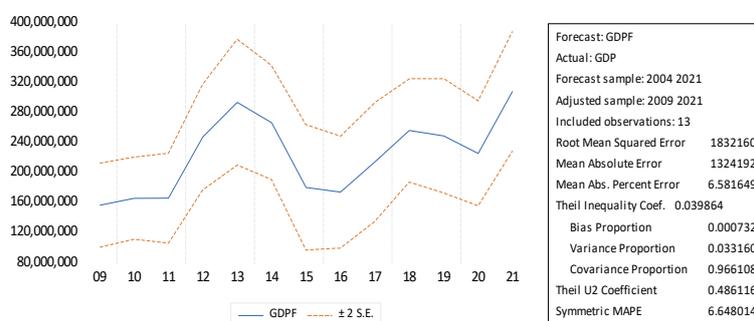
Series: Residuals	
Sample 2009 2021	
Observations 13	
Mean	6.50e-08
Median	-1617302.
Maximum	32665392
Minimum	-27312451
Std. Dev.	14132314
Skewness	0.446924
Kurtosis	3.972214
Jarque-Bera	0.944756
Probability	0.623518

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج

Eviews 12

6 - اختبار الأداء التنبؤي

الشكل (3) اختبار الأداء التنبؤي



المصدر: الشكل من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

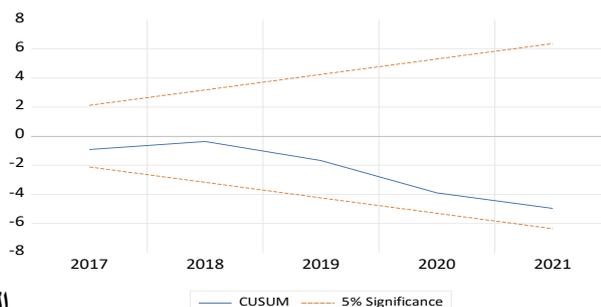
من خلال الشكل (3) يتضح ان الأداء التنبؤي ان معامل Theil هي (0.03) أي بمعنى قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التحيز (0.0007) أي قريبة من الصفر، كما بلغت نسبة التباين (0.03) وهي أيضاً قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (0.96) وهي قريبة من الواحد، وبذلك يمكن اعتماد النموذج المقدر لأغراض التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

7- اختبار الاستقرار الهيكلية.

أ- اختبار Cusum

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (4) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى (5%).

الشكل (4) الاختبارات الهيكلية



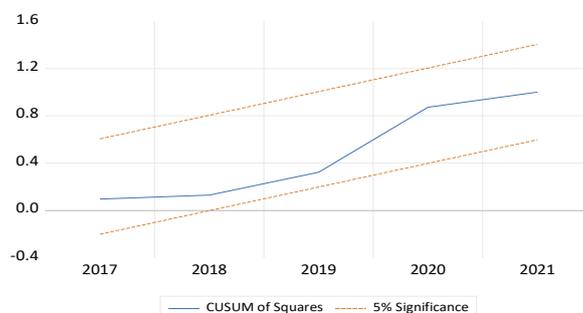
المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج

Eviews 12

ب- اختبار Cusum of squares.

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (5) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (5%).

الشكل (5) اختبار Cusum of squares.



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج

8- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

يتضح من الجدول (7) ان GDP للسنة السابقة له اثر معنوي عند مستوى (1%) في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، وهذا يفسر الأثر الإيجابي للمتغير مع نفسه في سنة سابقة، في حين يتضح ان (ccps) لم يظهر له اثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تفسير ذلك (ان الانتمان النقدي للقطاع الخاص لم يتم استثماره في مجالات إنتاجية حقيقية يمكن ان تساهم في زيادة GDP بل غالباً ما تركز على الاستثمارات الهامشية وسريعة الربح مثل المضاربة. كما يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ هي (1.73) وهي أكبر من الواحد في القيم المطلقة، وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل أي نحتاج (0.57) من السنة من اجل تصحيح الاختلالات.

الجدول (7) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression			
Case 2: Restricted Constant and No Trend			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.611193	0.144157	4.239786	0.0082
D(CCPS)	0.204255	1.984471	0.102927	0.9220
CointEq(-1)*	-1.739616	0.219817	-7.913946	0.0005
R-squared	0.881487	Mean dependent var		11108729
Adjusted R-squared	0.857784	S.D. dependent var		41051613
S.E. of regression	15481174	Akaike info-criterion		36.14732
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion		36.27769

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

9- تقدير معالم الاجل الطويل.

يتضح من الجدول (8) وبعد تقدير معالم الاجل الطويل ان ccps الائتمان النقدي للقطاع الخاص ليس له اثر معنوي في الاجل الطويل وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في مثل حالة العراق وذلك لان صغر حجم سوق التمويل والنمو الغير متناسب بين حجم تدفقات الائتمان والانفاق الاستثماري الكلي يجعل العلاقة غير متناسبة في الاجل الطويل. في حين يتضح ان cpps الائتمان التعهدي للقطاع الخاص له اثر معنوي في الاجل الطويل عند مستوى (1%) وموجب أي بمعنى ان الزيادة في cpps الائتمان التعهدي بمقدار وحده واحدة يؤدي الى زيادة GDP بمقدار (7.7) وهذا يفسران الائتمان التعهدي يمكن ان يوجه في مجالات استهداف الناتج في الاجل الطويل في حين يتضح ان TD اجمالي الودائع ليس لها اثر معنوي في الناتج وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية الا ان في مثل حالة العراق بسبب ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخار فان التطورات في الودائع لا تتحول الى تدفقات في الائتمان تتناسب مع تغيرات حجم الناتج وذلك بسبب ظاهرة ارتفاع حجم السيولة في القطاع المصرفي ، كما يتضح ان M2 عرض النقد ليس له اثر معنوي في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية التي ينص على ان عرض النقد في الاجل الطويل يمكن ان ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد ان يصل الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل.

الجدول (8) تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCPS	0.843804	4.520533	0.186660	0.8593
CPPS	7.785047	1.743068	4.466290	0.0066
TBD	3.426443	1.760601	1.946178	0.1092
M2	-0.626374	1.575468	-0.397580	0.7073
C	-64616312	44302840	-1.458514	0.2045

اعتماداً على برنامج

$EC = GDP - (0.8438*CCPS + 7.7850*CPPS + 3.4264*TBD - 0.6264*M2 - 64616312.0779)$			

المصدر: من عمل الباحثة

Eviews 12

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. شهد القطاع الخاص تطورات إيجابية في المؤشرات الأساسية لمساهمته في النشاط الاقتصادي خلال مدة البحث، إلا أن قيم هذه المؤشرات بقيت متواضعة وفقاً للدور المستهدف للقطاع الخاص وفق التوجه نحو اقتصاد السوق.
2. حققت التطورات في التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان النقدي تأثيراً إيجابياً نسبياً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مما يشير إلى إمكانية تنامي هذه الآثار الإيجابية مع تحسن مستويات الاستقرار واستمرار تنامي مؤشرات القطاع المصرفي والقطاع الخاص.
3. إن طبيعة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وتركزه في قطاعات معينة (التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع والتشييد والبناء) خلال مدة البحث يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومسايرة التطورات في التمويل المصرفي لهذه الاختلالات دون العمل على تصحيحها من خلال سياسات الائتمان الموجه في ظل تنامي الاتجاه لتحرير الخدمات المصرفية.
4. إن العلاقة التناسبية بين قيمة التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي التي تعكس تنامي الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي للاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن تحليل مكونات هذا التناسب تكشف عن تذبذب في اتجاهات العلاقة نتيجة تباين سرعة تأثير القطاع المصرفي والناتج المحلي الإجمالي بالأزمات الاقتصادية، مما يتطلب سياسات استقرار مصرفي فعالة تقلل من تأثير الصدمات المصرفية النظامية على تدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص.
5. إن صغر سوق الائتمان وتدني مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي نتيجة محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي وارتفاع حجم المخاطر النظامية المقدر، وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة بسبب ارتفاع قيمة الضمانات والفوائد بالمقارنة مع حجم الموجودات والأصول والمركز المالي للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص، أدى إلى تقييد فاعلية التمويل المصرفي للقطاع الخاص في التأثير الإيجابي في متغيرات الاقتصاد الكلي.

التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بتطور التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان التعهدي لتعزيز دورها ساهمت في تلبية متطلبات العمليات الاقتصادية لقطاع الأعمال مما ينعكس إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي.
2. العمل على جعل سياسات الائتمان المصرفي تعمل بشكل موجه لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي، من خلال التوزيع القطاعي الأمثل للائتمان المصرفي وعدم تركزه في قطاعات معينة (التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع والتشييد والبناء).
3. لا بد من سياسات استقرار مصرفي فعالة تقلل من تأثير الصدمات المصرفية النظامية على تدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص بما ينعكس على تنامي الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والحد من ظاهرة سرعة تأثير القطاع المصرفي مقارنة بمتغيرات الاقتصاد الكلي بالأزمات الاقتصادية.
4. ضرورة دعم توسيع سوق الائتمان لرفع مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي من خلال تحسين محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي وعبء وسائل الحماية من حجم المخاطر النظامية المقدر، ودعم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة، لتعزيز التأثير الإيجابي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
5. إعادة النظر في سياسات المصارف وحلول المشاكل التي تواجهها، وذلك من خلال تطبيق السياسات المرنة التي تسمح بضخ التسهيلات الائتمانية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ضمن الشروط الميسرة مع عدم إهمال دراسات الجدوى الاقتصادية

والمالية للقطاعات الاقتصادية لأنها الضمان والمصدر الأقوى في سداد تلك التسهيلات ، فضلاً عن أهمية قيام المصارف بتشجيع وإيجاد فرص استثمارية تعمل على تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

المصادر

- 1- الافندي ،محمد احمد ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان-الأردن ،ط1،2018م.
- 2- الببلاوي ،حازم عبد العزيز ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ،مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر 1967م.
- 3- بدوي ،احمد زكي ،معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ،مكتبة لجنان ،1977م.
- 4- بوراس ،احمد ، تمويل المنشأة الاقتصادية ،دار العلوم ،عناية -الجزائر ،2008م.
- 5- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطور القطاع الخاص 2014-2030.
- 6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الاقتصاد العراقي 2020.
- 7- الحجار ،ياسر رضا هادي الحجار ،القطاع الخاص ودوره في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والاثار التنموية المحتملة للمدة من 2004-2030، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،2021م.
- 8- حمد ، خلف عمار حمد ،قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 17، العدد64، 2011.
- 9- حمزة ،حسن كريم ،الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 9، العدد32.
- 10- الراوي ،محمود حسين واخرون ،النقود والمصارف ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،سنة 2012.
- 11- الرقيب ،كندور ، البنوك التجارية في تمويل النمو والتنمية الاقتصادية ،في ترنيبيدات وتوباغو والكاربين: منظور البنك الملكي لترنيبيدات وتوباغو، 2001م .
- 12- الزرري ،عبد النافع عبد الله ،النجفي ،عماد حسن ،دراسة تحليله لبيان اثر الائتمان المصرفي على الأسعار ،تقرير مجلد8،،العدد8، 1986م.
- 13- شكر ،إسماعيل علي ،مهدي ،مجيد جواد ،مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة ، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان-الأردن ،2016.
- 14- شيجه، مصطفى رشدي ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، 1985.
- 15- عبد الله ،خالد امين ،الطرد ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن ،ط1، 2006.
- 16- عبدالرؤف ، سحر واخرون ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ،مكتبة الوفاء القانونية ،الإسكندرية ،ط14، 2014.
- 17- عفانة ،محمد كمال كامل ، إدارة الائتمان المصرفي ، جامعة البتراء الأردنية ،كلية العلوم المالية والإدارية ،عمان-الأردن سنة 2015 .
- 18- عمر ،حسين ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ،القاهرة ،1995م .
- 19- العيسى ،نزار سعد الدين واخرون ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2006م.
- 20- محمد ، عمر امين مرزوك ، البني ،حازم صبحي ،أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ،مجلة الدراسات محاسبية ومالية ، المجلد 17، العدد2022، 61م.
- 21- مسعود ،سميح ، الموسوعة الاقتصادية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، 1997م.
- 22- مسعود ،مجيد مسعود ،دليل المصطلحات التنموية ، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق ،2004م.
- 23- المصري ،إبراهيم ، الاقتصاد النقدي في الوطن العربي ،كلية العلوم الإدارية ، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 2016م.
- 24- المصري ،إبراهيم ،الاقتصاد النقدي في الوطن العربي ، الحكمة للطباعة والنشر ،مصر ،ط2016، 1م.
- 25- المغربي ،محمد الفاتح محمود بشير ،إدارة التمويل المصرفي ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،القاهرة-مصر ،ط2019، 1م.
- 26- النجفي ،حسن النجفي ، الايوبي ،عمر ،معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ،مراجعة و اشرف محمد دبس ،اكاديمية بيروت -لبنان ،2000م .
- 27- هيكل ،عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ،دار النهضة العربية ،بيروت-لبنان، 1987م.

28- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات متفرقة.

- 29- Joel M. Stern ,Donaid H .chew , Jr .The revolution in Corporate finance ,Fourth edition , Blackwell publishing , London ,2003 .
 - 30- sergeant. The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the caribbenn : Aperspective form the royal bank of Trinidad and Tobago,2001.
 - 31- Steve Iumby ,Chris Jones ,corporate finance ;Theory and practice ,Homson ,London, 2003 .
 - 32- the deerminants of private sector credit in ln .2001.boris. hofrman .ustrialized countries :property prices matter.
 - 33- Tran, P. T. T., Le, T. T. H., & Phan, N. H. T. (2023). Digital Transformation of the Banking Industry in Developing Countries. International Journal of Professional Business Review, 8(5), e01503. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i5.1503>.
 - 34- Nicoletti ,Bernardo, ,(2017) " The Future of Fintech Integrating Finance and Technology in Financial services", Rome Italy.
 - 35- Florian Diener and Miroslav, author title={Digital Transformation in Banking: A Managerial Perspective on Barriers to Change}, @article{Diener2021DigitalTI
 - 36- journal={Sustainability}, year={2021}, url={https://api.semanticscholar.org/CorpusID:233886730}
-